قتله بغير حق فلهم انه لا قود عليه لعذره
ولا دية على قاتله عاقلته ولا يرجع بها على
عاف لانه محسن بالعفو ولو لزمها اي امراة
فيه فتكبر به مستحقوه جاز لامر عوض
مقصود وسقط القود لكنها تود نفسها كان
فارقها قبل وطي رجع بنصف ارش للملك
الجناية لانه بدل ما دفع المقدر به كما يجب
الديات جمع دية وهي المال الواجب بالجناية
على الحر في نفس او فيما دونها وهاوها عوض
عن فاالكلمة وهي ماخوذة من الوذي وهو
رفع الدية يقال ودت القتيل اديه وديا هم
والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ومن قتل مؤمنا
خطا فتحرير رقبة مؤمنة ودية وخبر الترمذي
وغيره الاتي دية مسلم حر مسلم معصوم مائة
بعير نعم ان قتل رقيق فالواجب اقل الامرين
من قيمة القاتل والدية كما يعلم مما ياتي ثلثة
في عمد وشبهه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة
واربعون خلفة بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام
وبالفا اي حاملا بقول جابرين عدلين
واه

وان لم تبلغ خمس من خبر الترمذي في العمد
وخبر ابي داود في شبهه بذلك سوا اوجب العمد
قودا فقط او على الدية ام لم يوجبه كقتل الوالد
ولده وخمسة في خطا من بنات مخاض وبنات
لبون وبني لبون وحقاق وجذعات من كل
منها عشرون لخبر الترمذي وغيره بذلك الا ان وقع
الخطا في حرم مكة سوا كان القاتل والمقتول
فيه ام احدهما او في اشهر حرم ذي القعدة
وذي الحجة والمحرم ورجب او محرم الحرم بلا
بالاضافة كام واخت فثلثة لعظم حرمة
الثلاثة لما ورد فيها ولا يلحق بها حرم المدينة
ولا رمضان ولا ذو الحرم ولا شعبان ولا
ولا قريب غير محرم كولد عم والاول بقسميه
ان كان قريبا كبنت عم وهي اخت من الرضاع
او ام زوجة وارد على قول الاصل او محرما ذا
رحم ودية عمد على جان معجلة كما يبدا
المتلفات ودية غيره من شبه عمد وخطا وان
تغلظت على عاقلة الجاني موجلة لخبر الصحيحين
عن ابي هريرة ان امراتين اقتتلتا فحذفت احداهما

Copyright © King Saud University